تاريخ استقبال المقال: 2017/10/09 تاريخ قبول نشر المقال: 2019/10/06 تاريخ نشر المقال: 2019/12/18

واقع التزام الشركات النفطية في الجزائر بمبادىء وأبعاد المسؤولية الاجتماعية بالإشارة لحالة شركة سوناطراك –فرع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار-ENTP-

The reality of the commitment of oil companies in Algeria to the principles and dimensions of social responsibility Referring to the case of Sonatrach - ENTP -

عبد المالك مهري [1] و نوفل سمايلي[2]
جامعة العربي التبسي-تبسة
[1]asilious@ymail.com
المؤلف المراسل:[2]nawfel.smaili@gmail.com

ملخص:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات الآن الاتجاه السائد، بعد أن كانت استعراضا لفعل الخير في السابق. إلا أن عددا قليلا من الشركات يمارسها بصورة جيدة، ففي عصرنا هذا عصر العولمة والاندماجات الضخمة تفاقمت المشكلات الاجتماعية وطفت إلى السطح تناقضات وأزمات كانت مجهولة أو كانت الأدوية المسكنة تفلح في إخفائها.

من هنا جاءت هذه الدراسة باحثة في مدى إمكانية التزام المؤسسات البترولية في الجزائر بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تم تقسيمه الى قسمين رئيسين: القسم النظري وفيه تم التعرض الى كل من المسؤولية الاجتماعية للشركات البترولية، بالإضافة الى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، في حين خصص القسم الثاني للدراسة الميدانية من خلال تبيين طريقة وأدوات الدراسة بالإضافة الى النتائج والمناقشات. حيث تم إختيار شركة سوناطراك وبالتحديد فرع مؤسسة أشغال الآبار كعينة لتطبيق هذه الدراسة، حيث تم توزيع إستمارة إستبيان على جميع الطاقم العمالي للمؤسسة.

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية، كالمتوسط الحسابي المرجح والإنحراف المعياري للوصول إلى نتائج تساعدنا في الحكم على المؤسسة، وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة نذكر:

✓ رغم تنوع وتعدد الأراء حول مفهوم المسؤولية الإجتماعية من تصنيفها بأنها إلتزام على عاتق الشركات إلى تصنيفها كذلك بأنها إستجابة طوعية، إلا أنها لا تخرج على كونها أعمال خيرية هادفة سواء للعمال أو للمجتمع.

✓ أن التقيد والإهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية الإجتماعية لا يتنافى مع أهداف وآفاق الشركات البترولية.

✓ أن المؤسسة محل الدراسة (المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار) لاتطبق أبعاد المسؤولية الإجتماعية.

الكلمات المفاتيح: العولمة، المسؤولية الإجتماعية، المؤسسات البترولية، سوناطراك، الجزائر.

Abstract **:**

CSR is now the mainstream, having been a review of good deeds in the past. But a few companies are doing well. In our age of globalization and massive mergers, social problems have been exacerbated and contradictions and crises have been unknown or the sedatives have been able to conceal them.

This study is a study of the extent of the commitment of the petroleum institutions in Algeria to social responsibility. It was divided into two main sections: the theoretical section, which dealt with both the social responsibility of petroleum companies, in addition to the various previous studies that dealt with this subject, The second section of the field study, through the definition of the method and tools of the study in addition to the results and discussions. Sonatrach was selected as a sample for the implementation of this study. A questionnaire form was distributed to all the employees of the Foundation.

In order to test the hypotheses of the study, a number of statistical methods were used, such as weighted mean and standard deviation, to reach results that help us to judge the institution. The most important findings of the study are:

Despite the diversity and diversity of views on the concept of social responsibility as a corporate obligation to classify it as a voluntary response, it does not come out as charitable acts intended for workers or the community.Adherence to and attention to the principles and dimensions of social responsibility is not incompatible with the objectives and prospects of oil companies.The institution under study (National Well Works Institution) does not apply the dimensions of social responsibility.

Key words: Globalization, Social Responsibility, Petroleum Institutions, Sonatrach, Algeria.

la réalité de l'engagement des compagnies pétrolières algériennes aux principes et aux dimensions de la responsabilité sociale en évoquant le cas de Sonatrach - la branche de la Fondation nationale pour les travaux de puits (ENTP) –

Résumé :

La responsabilité sociale des entreprises est désormais la norme, après avoir été une démonstration de bonnes actions dans le passé. Toutefois, peu d'entreprises y parviennent bien: à l'ère de la mondialisation et des fusions, les problèmes sociaux ont été exacerbés et les contradictions et crises inconnues ou soulagées par des analgésiques ont été dissimulées.

Par conséquent, cette étude examine la possibilité que les institutions pétrolières algériennes s'engagent en faveur de la responsabilité sociale, où elle était divisée en deux parties principales: la partie théorique dans laquelle est exposée à la fois la responsabilité sociale des sociétés pétrolières, ainsi que diverses études antérieures traitant de ce sujet, La deuxième partie de l'étude de terrain montre la méthode et les outils de l'étude, ainsi que les résultats et les discussions. La Sonatrach, en particulier la branche puits, a été choisie comme échantillon pour l'application de cette étude et un questionnaire a été distribué à tous les employés de la Fondation.

Pour tester les hypothèses de l'étude, un ensemble de méthodes statistiques, telles que la moyenne pondérée et l'écart-type permettant d'atteindre les résultats, nous aide à juger l'institution, les résultats les plus importants de l'étude mentionnés:

Malgré la diversité des opinions sur le concept de responsabilité sociale issu de sa classification en tant qu'obligation incombant aux entreprises de le classer comme une réponse volontaire, il ne s'agit toutefois pas d'une œuvre de bienfaisance tant pour les travailleurs que pour la société.

Le respect des principes et des dimensions de la responsabilité sociétale n'est pas incompatible avec les objectifs et les perspectives des sociétés pétrolières.L'institution étudiée (National Well Works Foundation) n'applique pas les dimensions de la responsabilité sociétale.

Mots-Clés : Mondialisation, responsabilité sociale, institutions pétrolières, Sonatrach, Algérie

- مقدّمة:

يعتبر الإستثمار في مجال النفط من بين أهم المشاريع الاقتصادية نظرا لما يخلفه هذا الإستثمار من فوائد وأرباح تعود بالنفع على الشركات البترولية، إلا أن هذا الإستثمار ينتج أثار خارجية مضرة بالمجتمع من خلال العمليات الإنتاجية، فتوجه الشركات نحو جني الأرباح وزيادة المداخيل دون الإهتمام بالجوانب الإجتماعية خلق جدلا واسعا في أوساط الساحة العلمية والاقتصادية بظهور مجموعتين بين مؤيد لإضافة ودمج الشركات البترولية لعنصر المسؤولية الإجتماعية في خططها وسياساتها المستقبلية، ومنهم من يعارض تحمل الشركات النفطية لإلتزاماتها الإجتماعية نظرا لكون هذه الأعمال ذات مسؤولية مشتركة بين كل الفاعلين في الوسط الإقتصادي.

فالاهتمام بالجانب الاجتماعي من طرف المؤسسات النفطية يعتبر من أهم متطلبات الوقت الحاضر، إذ تعالت وتزايدة الأصوات من أجل احترام حقوق الإنسان، نظرا لما تقوم به بعض المؤسسات بتحقيق أرباحها وزيادة مداخيلها وذلك على حساب المجتمع. كما يوجد لبعض المفكرين والعلماء إعتقاد بأن سر نجاح المؤسسات النفطية ومفتاح الدوام والإستمرارية في السوق هو دمج العنصر الإجتماعي ضمن أهداف وإستراتجيات المؤسسة النفطية نظرا لمكانة هذا العنصر في وقتنا الحالي.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذه الدراسة الى تحليل مشكلة توجه المؤسسات النفطية نحو تحقيق الأرباح وجني مداخيل ضخمة ولو كان على حساب المجتمع، الأمر الذي جعل كثير من أنصار هذا التوجه من جمعيات وهيئات دولية ومحلية تدعو لحماية المجتمع وتخليصهم من قبضة هذه المؤسسات التي لا

تراعي حتى حق الأجيال القادمة في النمو والعيش الكريم، الأمر الذي مكنهم نوعا ما من تغيير هذه المعادلة في زمن العولمة والإنفتاح الإقتصادي، من خلال ضغطهم على هاته المؤسسات من أجل إضافة عنصر الإهتمام بالمجتمع ضمن أهدافهم الإستراتجية وهذا في ظل الحراك والتنافس الإقتصادي الكبير الموجود بين هذه المؤسسات.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق نقوم بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تلتزم المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال النفط في الجزائر بأبعاد المسؤولية الإجتماعية؟

وتتفرع على هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

– ماهي الأبعاد الذي تفرضها المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات النفطية؟

– هل تطبيق المؤسسات النفطية لهذه الأبعاد يعتبر استثمار اقتصادي واجتماعي مفيد للمؤسسة والمجتمع؟

فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تلتزم المؤسسات الاقتصادية النفطية في الجزائر عموما، ومؤسسة سوناطراك خصوصا إلتزاما تاما بأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

الفرضيات الجزئية:

- إن الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات النفطية.

- تتوقف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على مدى التزام هذه الأخيرة بتلبية حاجات ومتطلبات عمالها فقط.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معالجة إحدى الموضوعات المهمة والخاصة بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات النفطية ومدى تحمل هاته المؤسسات لمسؤولياتها إتجاه المجتمع من خلال عرض وتوضيح السبل المساعدة في تحقيق ذلك من خلال الإطار النظري للدراسة، كما نسلط الضوء على عينة من هذه المؤسسات والمتمثلة في مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار لمعرفة مدى إلتزامها بأبعاد المسؤولية الإجتماعية.

حدود الدراسة:

تبرز حدود هذه الدراسة من خلال الأبعاد التالية:

الحدود الموضوعية: تندرج هذه الدراسة ضمن المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات البترولية حيث تهتم بتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات النفطية.

الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار بحاسي مسعود من خلال إستمارة إستبيان موزعة على عمال المؤسسة، بتحليل إجابات أفراد العينة والتوصل إلى نتائج وإستنتاجات بناءا على إجاباتهم.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة في الفترة الزمنية لسنة 2017.

منهجية وهيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ومن أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة إستخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، المحور الأول يبين الإطار النظري للدراسة الذي يشمل المسؤولية

الإجتماعية، حيث تطرقنا إلى توضيح مفهوم المسؤولية الإجتماعية كذلك عرض التطور التاريخي لهذا المفهوم ومبادئه وأبعاده، وكذلك إلى توضيح معايير قياس الأداء الإجتماعي للمؤسسات النفطية، وفيما يخص المحور الثاني فتم دراسة الجانب التطبيقي لهذه الدراسة ومحاولة إسقاط كل ماتم التطرق إليها في الجانب النظري على مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الأبار، لمعرفة مدى إلتزام هذه الأخيرة بمبادئ وأبعاد المسؤولية الإجتماعية من خلال إستمارة إستبيان موزعة على عمال المؤسسة، ولاستكمال هذه الدراسة وإنجاحها تم الاعتماد على مجموعة من المراجع المتنوعة وفي شتى المصادر من مقالات منشورة وكتب ومواضيع الملتقيات، وتقارير وغيرها من المصادر.

1- المحور الأول: التأصيل النظري للدراسة

يكتسي الدور الإجتماعي للشركات أهمية بالغة في بقاء ونمو هاته الشركات نظرا لما تقدمه من أعمال تخدم المجتمع؛ حيث أن توجه الشركات المعاصرة لوقتنا الحالي لم يعد توجه نحو جني الأرباح وزيادة المبيعات أي توجه نحو الاستثمار اقتصادي، بل أصبحت لهاته الشركات توجهات أخرى بالأخص التوجه نحو الاستثمار الاجتماعي.

1.1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية أو المجتمعية

عرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية المجتمعية بأنها "مفهوم تقوم من خلاله الشركات بتضمين إعتبارات بيئية وإجتماعية في أعمالها وفي تفاعلها نحو أصحاب مصالح بشكل تطوعي"[1].

عرفها بيتر دريكر (Drucker) على أنها: "إلتزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه".[2]

مما يلاحظ من هذه التعريفات أنها مختلفة من حيث مبدأ المسؤولية الاجتماعية، فمنهم من يعتبرها إلتزام واجب ومنهم على الشركات كماهو الحال مع (Drucker) والبنك الدولي، ومنهم من يعتبرها عمل طوعي من الشركات إتجاه المجتمع وهذا مانص عليه مفهوم الاتحاد الأوروبي للمسؤولية الاجتماعية، وكذلك رؤية بعض الباحثين حيث يطلقون عليها الاستجابة الاجتماعية ومواطنة الشركات إلا أن هذه التعريفات تصبوا إلى هذف واحد وهو خدمة المجتمع والبيئة.

2.1. التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

مرّ التطور التاريخي للمسؤولية الإجتماعية عبر سبع حقب وسبب هذا التطور يعود إلى عوامل إقتصادية كظهور الثورة الصناعية وماصاحبها، وعوامل إجتماعية كزيادة وعي أفراد المجتمع وظهور جماعات الضغط المتمثلة في الجمعيات والمنظمات العالمية المؤيدة لفكرة المسؤولية الإجتماعية.[3]

1.2.1. الثورة الصناعية:

تميزت هذه الفترة في بدايتها بالإستغلال المفرط لجهود العاملين وضعف الوعي الإجتماعي والبيئي لدى الملاك، وبدافع رغبة أصحاب المؤسسات زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة المداخيل بدءت تتغير وجهاتهم نحو العمال من معاملاتهم كآلة إنتاجية إلى معاملاتهم كاعمال لهم حقوقهم وعليهم واجبات في المؤسسة من خلال الإهتمام بعنصر الحوافز المادية كزيادة الأجور.

2.2.1. مرحلة تضخم حجم المؤسسات:

تميزت هذه المرحلة بالتخصص في العمل لدى العمال وبتطور وزيادة حجم المؤسسات الساعية دائما نحو الربح وزيادة المداخيل دون مراعاتها لمسؤولياتها إتجاه المجتمع المحيط بها، أي أن خلال هذه الفترة تم إهمال عنصر المسؤولية الاجتاعية.

3.2.1. مرحلة تأثير أفكار الإشتراكية:

ظهرت خلال هذه الفترة بوادر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال مطالبة العمال في حقهم في التقاعد والضمان الاجتماعي وكذلك عنصر حوادث العمل والاستقرار الوظيفي، وكان هذا كله بسبب أفكار المذهب الاشتراكي بقيادة المفكر كارل ماركس الذي يناهض بشدة المؤسسات الخاصة واستغلالها للعمال واهتمامه الدائم بتوفير سبل الراحة للعمال وإعطائهم حقوقهم.

4.2.1. مرحلة الكساد الإقتصادي وظهور النظرية الكينزية:

بسبب الأزمة الاقتصادية سنة 1929 وانهيار المؤسسات الصناعية ومانتج عنها من تسريح العمال وظهور البطالة في صفوف أفراد المجتمع وظهور النظرية الكينزية الداعمة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد في حدود معقولة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي، وانتشار أفكار الإشتراكية بين أفراد المجتمع، كان هذا كله نقطة التحول نحو مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

5.2.1. مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي الكبير:

ظهر في هذه المرحلة عنصر النقابات وما يدعو إليه من حقوق العاملين والقوانين التي تحمي حقوقهم والمشاركة في مجلس إدارة الشركة، كما تعزز وتجذر فكر الاشتراكية في هذه المرحلة، وظهور جمعيات حماية المستهلك في الدول الغربية، مما أدى بالمؤسسات إلى الإهتمام بالعمال من

خلال وضع حد أدنى للأجور ونظم التأمين الإجتماعي والصحي للعمال، والاهتمام بعنصر حوادث العمل، وهذا مايجسد النقلة النوعية التي حدثت في فكرت المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات من خلال التوجه من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.

6.2.1. مرحلة ظهور جماعات الضغط:

أدى ظهور جماعات الضغط والمتمثلة في الجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية إلى تجسيد ودعم وحماية فلسفة المسؤولية الاجتماعية من خلال ضغطها على المؤسسات الصناعية بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق القوانين والتشريعات الحكومية.

7.2.1. مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:

تتميز هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد من ظهور الاقتصاد الحر والعولمة وعنصر الخصخصة وانتشار والتطور التكنولوجي الرقمي الكبير، واتشار كذلك نظام المعلومات وشبكة الإنترنت، وظهور المنافسة بين المؤسسات أدى هذا بالمؤسسات بدمج عنصر المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتجياتها وأهدافها نظرا لما يلعبه هذا العنصر من دور في تحقيق المؤسسات لمكاسب اقتصادية واجتماعية.

3.1. مبادئ وأبعاد المسؤولية الإجتماعية

1.3.1. مبادئ المسؤولية الإجتماعية

تعددت وتنوعت أفكار ونظرات الباحثين حول كيفية صياغة مبادئ المسؤولية الاجتماعية الإ أنها أتفقت من حيث المضمون والهدف التي تصبو إليه، ومن رؤى هؤلاء الباحثين نجد نظرة (Guler) و(David) الذين قسموا مبادئ المسؤولية الاجتماعية إلى ثلاث أقسام هي[4]:

أ- **الاستدامة**: هي تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية للجميع، وتمتد لتشمل كل الفرص المتاحة من أجل تحقيق حياة أفضل، وهي كذلك القدرة على التحمل والمسؤولية.

ب- **الشفافية**: هي قيام الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح بطريقة آنية وواضحة ومفيدة عن أوضاعها وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها وأدائها إتجاه المجتمع التي تعيش فيه كما يلزم مفهوم الشفافية ضرورة الإفصاح عن عمليات الرقابة بالإضافة إلى تمكين الأفراد المعنيين من الحصول على المعلومات اللازمة حول الأنشطة الاجتماعية للشركة.

ج- **المساءلة**: يرتبط مفهوم المساءلة بالإطار القانوني والهيكل التنظيمي، والاستراتجيات والإجراءات التي تضمن لجهاز الرقابة بالشركة النقاط التالية:

- أن تنفي بواجباتها القانونية المتعلقة بتوزيع مواردها وتقييم أدائها؛
- تفصح عن قانونية إستخدام المال العام بالإضافة إلى إجراءاتها؛
- أن يكون كل من رئيس وموظفوا الجهاز مسؤولون عن أعمالهم.

2.3.1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

لقد تعددت الرؤى عند الباحثين لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، الإ أنها لم تخرج عن أربعة أبعاد هي:[5]

المسؤولية الاجتماعية إتجاه المجتمع، المسؤولية الاجتماعية إتجاه حماية المستهلك، المسؤولية الاجتماعية إتجاه أخلاقيات الأعمال، المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة والموارد الطبيعية.

4.1. قياس الأداء الإجتماعي للمؤسسات

قبل التطرق لأدوات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات، لابد من تقديم لمحة عن (ISO 26000) المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات:

1.4.1. (ISO 26000): مفهومها، مبادئها، إيجابياتها

أ- **مفهوم (ISO 26000)**: هي مواصفة دولية تقوم على إعطاء تعليمات وإرشادات للشركات والمنظمات حول المسؤولية الاجتماعية ومن المنتظر تطبيقها في كل الشركات العامة أو الخاصة وكذلك في كل الدول المتقدمة والنامية، بحيث تساعد هذه المواصفة الدول والشركات على أن يكونوا مسؤوليين اجتماعيا وبالكيفية المرادة من أطرف فئات المجتمع، وتقدم كذلك المبادئ المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وكل المواضيع والقضايا المتعلقة بها[6].

ب- **مبادئ (ISO 26000)**: من أهم ماجاءت به **(ISO 26000)** من مبادئ نذكر:[7]

- ✓ المفاهيم والمصطلحات والتعاريف المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ أصول وإتجاهات وخصائص المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ مجالات وقضايا المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ دمج وتنفيد وتعريف سلوك المسؤول داخل المنظمة؛
- ✓ تحديد أصحاب المصلحة وكيفية الحوار معهم؛
- ✓ الالتزامات والاتصالات بالإضافة إلى الأداء وغيرها من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

ج- **إيجابيات (ISO 26000)**: تظهر إيجابيات المواصفة العالمية **(ISO26000)** من خلال:[8]

- ✓ يساعد الشركات على إكتساب السمعة جراء تطبيقهم لمبادئ المواصفة الدولية؛
- ✓ إكتساب ولاء الموظفين؛

- ✓ يساعد على إلتزام الموظفين وزيادة إنتاجية الشركة؛
- ✓ زيادة مداخيل الشركات وتحقيق الأرباح؛
- ✓ يكسب الشركة ويضفي عليها صبغة التنافسية.

2.4.1. معايير قياس الأداء الإجتماعي للشركات

هناك مجموعة من المعايير التي تقيم وتقييس الأداء الاجتماعي للشركات ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه المجتمع، حيث تتم هذه العملية بعد مرور فترة من الزمن ثم تتم عملية القياس، وهذا من خلال مقارنة أداء عمل ونشاط الشركة الاجتماعية مع النشاط الاجتماعي للشركات الأخرى، ومن أهم هذه المعايير نذكر:

أولا- معايير قياس حجم النشاط الاجتماعي للشركة تجاه العملاء: من أهم هذه المعايير:

أ- مؤشر قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين منتجات وخدمات الشركة: يبين هذا المعيار تكاليف البحث والتطوير التي تنفقها الشركة من أجل تحسين جودة منتجاتها وخدماتها الموجه للعملاء.

متوسط ما ينفق على تحسين منتجات وخدمات الشركة = نفقات أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة/ إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤداة

ب- مؤشر قياس دور الشركة في حل والرد على استفسارات ومشاكل العملاء: يتضمن هذا المعيار عدد المشاكل التي إستجابت لها الشركة اتجاه عملائها، ويقاس من خلال العلاقة:

عدد المشاكل التي استجابت لها الشركة = عدد المشكلات التي عالجتها الشركة واستجابت لها / إجمالي عدد المشكلات المقدمة من العملاء والمستهلكين

ثانيا- معايير قياس حجم النشاط الإجتماعي للشركة إتجاه العامليين: ويتم القياس عبر معايير عديدة، أهمها:[9]

أ- معيار قياس الدخل النقدي للعاملين بالشركة: يتضمن هذا المعيار مرتبات وأجور العمال وكذلك مختلف الحوافز و المكافآت التي يتحصل عليها عمال الشركة خلال فترة زمنية، ويتم قياسها بالطريقة التالية:

معيار قياس الدخل النقدي للعاملين = المرتبات والأجور + المكافآت والحوافز النقدية / عدد العاملين

ب- معيار قياس مساهمة الشركة في حل مشاكل الاجتماعية لعمالها: يتضمن هذا المعيار كل المساهمات التي تقدمها الشركة في سبيل حل المشاكل الاجتماعية التي تواجه عمالها. كوسائل الانتقال، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية وغيرها من المشاكل، ويتم قياسها عن طريق:

معيار قياس مساهمة الشركة في حل مشاكل الاجتماعية لعمالها = عدد العاملين المستفدين من مساهمة الشركة في حل المشكلات الاجتماعية / عدد العامليين في الشركة

جـ- معيار قياس مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين لديها: يوضح هذا المؤشر مساهمة الشركة في الحد من حوادث العمل لديها عن طريق توفير الأمن الصناعي لعمالها.

معيار قياس مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين لديها = عدد الحوادث التي تقع في السنة / عدد ساعات العمل الفعلية السنوية

ثالثا- معايير قياس حجم النشاط الإجتماعي للشركة تجاه المجتمع والبيئة:
من أهم المعايير المعتمدة بخصوص هذا الشأن نذكر:

أ- مؤشر قياس المساهمة الاجتماعية في تحقيق الرفاهية: يوضح هذا المؤشر إسهامات الشركة اتجاه المجتمع المحلي من خلال توفيرها لمجموعة من النشاطات الاجتماعية والرياضية والصحية وغيرها من النشاطات لفائدة أفراد المجتمع.

معدل تكلفة الإنفاق = تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع / إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركة

ب- مؤشر قياس مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة:
يشمل هذا المؤشر عدد المناصب التي توفرها الشركة لأفراد المجتمع.

معدل الشركة في التشغيل = عدد العاملين المعينين بالشركة سنويا / إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة

المحور الثاني: الجانب التطبيقي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار (ENTP)

بعد أن تم تقديم الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية وتوضيح كيفية إلتزام المؤسسات النفطية بهاته المسؤولية والطريقة التي تسمح لها معرفة مكانتها وما مدى إلتزامها بأبعاد الجانب الإجتماعي من خلال مؤشرات قياس الأداء، جاء الدور على الجانب التطبيقي وعلى إحدى المؤسسات لمعرفة وتقييم واقع ممارسة وإلتزام المؤسسة الوطنية البترولية لأشغال الآبار (ENTP) بأعمالها اتجاه المجتمع ككل من خلال إستمارة إستبيان موزعة على عمالها.

1.2. طريقة وأدوات الدراسة

سنقوم في هذا الشأن بتوضيح الطريقة والأدوات المستعملة في هذه الدراسة، حيث سنقوم بتعريف مجتمع الدراسة والمتمثل في مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الأبار، مع تبين الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة.

1.1.2. طريقة الدراسة

سنقوم في هذه النقطة بتقديم المؤسسة محل الدراسة إضافة إلى عرض أهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ومتغيرات الدراسة، بالإضافة الى القيام بإختبار صدق وثبات أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الإستبيان.

أ- اختيار مجتمع الدراسة والعينة: تم اختيار قطاع المحروقات في الجزائر كمجتمع الدراسة، مع تطبيق الدراسة على شركة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار (ENTP)كعينة مختارة من هذا المجتمع.

أنشئت المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار (ENTP) بموجب المرسوم رقم 81 - 171 المؤرخ في 1 يناير 1983 ، وهي فرع تابع بنسبة 100 % للشركة القابضة للخدمات شبه البترولية[10].

المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار مكلفة بتنفيذ عمليات التنقيب والبحث وتطوير حقول المحروقات السائلة والغازية، وكذلك صيانة الآبار المنتجة للزيوت والغاز، وإلحاقاً بذلك، تنفيذ عمليات التنقيب الهيدروليكي العميق.

حيث شملت الدراسة 56 عامل من مختلف المستويات ومؤهلاتهم العلمية كما ستوضحه الجداول الآتية.

تم توزيع 100 استمارة استبيان على عمال المؤسسة واسترجعت 56 استمارة كما موضحة في الجدول رقم 01، وألغيت 44 استمارة نظرا لعدم إجابة بعض عينات الدراسة على كامل أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم 01: الإستمارات الموزعة والمستلمة من عينة الدراسة

المديريات / الإستمارات	الموزعة	المستلمة
مديرية حماية البيئة	20	10
مديرية إختبار الأبار	20	16
مديرية خدمات الأبار	50	24
مديرية الزجر	10	06

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	45	%80
إناث	11	%20
المجموع	56	%100

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

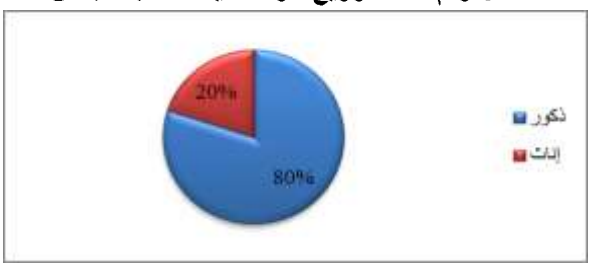

المصدر: من إعداد الباحثين

تبين النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق والتمثيل البياني بأن أغلب العمال والمسيرين هم من جنس الذكور بعدد تكرارات بلغ 45 تكرار وبالنسبة مئوية بلغت 80% أماعدد العمال والمسيرين من جنس الإناث بلغ 11 عاملة بنسبة 20% وسبب إعتماد المؤسسة على عنصر الذكور أكثر من الإناث، راجع لكون المؤسسة ذات نشاط متعلق بآبار النفط، وهي نشاطات مرهقة وتحتاج جهد بشري مضاعف وهذا مالا يتسنى للإناث القيام به.

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة
30-20	32	%57
40-30	16	%29
50-40	04	%07
50 فأكثر	04	%07
المجموع	56	%100

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب السن

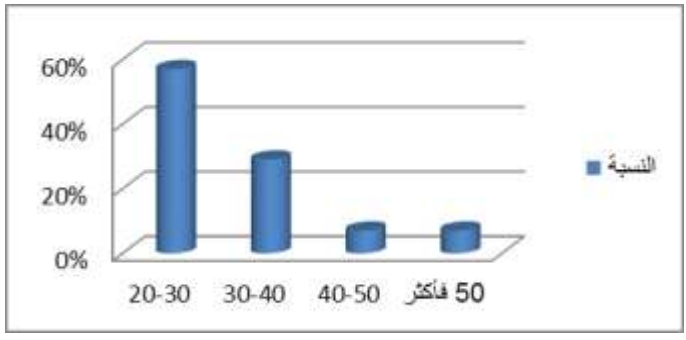

المصدر: من إعداد الباحثين

أما فيما يخص بالفئة العمرية لأفراد الدراسة، أظهرت النتائج المتحصل عليها أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على فئة

الشباب خاصة التي تتراوح أعمارهم بين 20 و30 سنة، وسبب هذا الاعتماد المطلق على فئة الشباب سببه نشاطات وأعمال المؤسسة التي تعتمد على مجهودات وطاقات كبيرة من أجل القيام بأعمالها كما ذكرنا سابقا.

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم عادي	08	%14
ثانوي	12	%22
ليسانس	16	%29
مهندس	09	%16
ماستر	03	%05
ماجستير	01	%01
أخرى مع التحديد	07	%13
دكتوراه	00	%00
المجموع	56	%100

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية

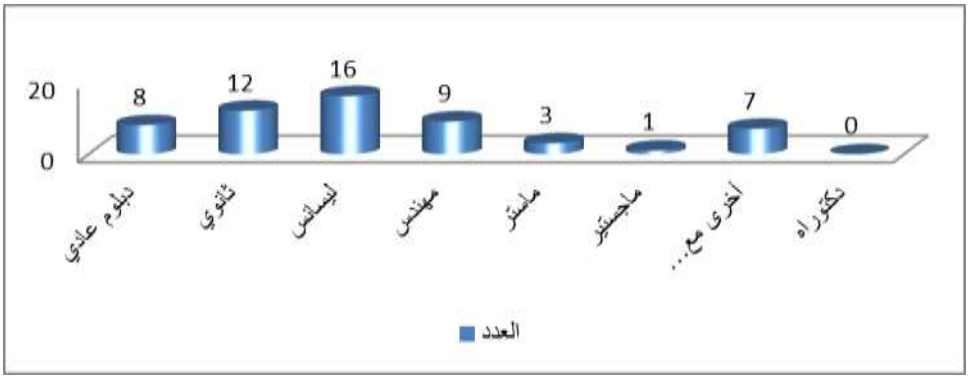

المصدر: من إعداد الباحثين

توضح نتائج الدراسة أن المؤسسة لا تعتمد في أغلب الحالات في توظيفها للعمال على أصحاب الدراسات العليا كالدكتوراه والماجستير والماستر، إذ مجموع تكراراتهم 4 وكذلك فئة المهندسين حيث بلغ مجموع تكراراتهم 9 في المقابل نجد أغلب المستويات الموجودة في المؤسسة محصورة بين ليسانس وأصحاب المستوى الثانوية وكذلك أصحاب الشهادات العادية، والشهادات الأخرى كتقني سامي وغيرها إذ بلغ مجموع تكراراتهم 43 وسبب اعتماد المؤسسة على أصحاب هاته المستويات راجع دائما إلى طبيعة نشاطها إذ لا تحتاج بشكل كبير على أصحاب المؤهلات العلمية الكبيرة.

ب– إختبار صدق وثبات المقياس:

من أجل أن تكون هذه الدراسة والمتمثلة أساسا في استمارة الإستبيان هادفة وذات بعد علمي صحيح وصادق، تم عرضها واختبار صدقها بإستعمال معامل الصدق والثبات (ألفا كرونباخ) عن طريق برنامج spss الذي أظهرت نتائجه صدق وقوة الإتساق الداخلي للدراسة بنسبة 86.6% والجدول رقم 05 يوضح ذلك أكثر:

الجدول رقم 05:نتائج إختبار صدق وثبات المقياس

الرقم	المتغير	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	نسبة الصدق والثبات
01	**أبعاد المسؤولية الاجتماعية**	**29**	**0.866**	**%86.6**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج إختبار spss

2.1.2. أدوات الدراسة

تشمل هذه النقطة الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وكذلك البرامج والأوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة.

أ- الأدوات المستخدمة في الجمع

أولا- استمارة الإستبيان: تعد استمارة الإستبيان من أهم وأحد الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات استخداما في البحوث الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لقلة تكلفة استخدامها من جهة، ولسهولة معالجة البيانات والنتائج المتحصل عليها من جهة أخرى فهي قائمة أسئلة توجه لعينة الدراسة من أجل الحصول على معلومات حول ظاهرة وموضوع معين، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم هذه الاستمارة بحيث وزعت على عينة من عمال المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار (ENTP) للإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك من أجل معرفة مدى تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية.

تتكون هذه الاستمارة من جزئين، الجزء الأول يشمل المعلومات الشخصية لأفراد العينة من (الاسم واللقب (اختياري)، الجنس، العمر، المؤهل العلمي)، أما الجزء الثاني فخصص لقياس درجة ممارسة المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية، حيث تم تقسيم هذا المحور إلى أبعاد فرعية وتشمل (البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، البعد الخيري والأخلاقي).

الجدول رقم 06: أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعدد فقرة كل بعد

أبعاد المسؤولية الاجتماعية	الفقرات	عدد الفقرات
البعد الإجتماعي	1-9	9
البعد الإقتصادي	1-12	12

البعد الخيري والأخلاقي	8-1	8

المصدر: من إعداد الباحثين

وقد تم استخدام ليكارت الثلاثي في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة، وتتمثل هذه الأوزان في (نعم، لا، محايد) ولكل وزن إتجاهه، كما هو موضح في الجدول رقم 07.

الجدول رقم 07: معايير تحديد الإتجاه

المستوى	الإتجاه
لا	**من 1 الى 1.66**
محايد	**من 1.67 الى 2.33**
موافق	**من 2.34 الى 3**

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا- البرامج المستخدمة

تم استعمال برنامج spss والذي يعني برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث كان في بدء الأمر يستعمل في دراسات العلوم الاجتماعية، إلا أنه تطور إستخدامه في فروع العلم الأخرى نظرا لحاجة الباحثين له وهو ما تم القيام به في دراستنا هذه.

كذلك تم استخدام برنامج Excel 2010 هو كذلك أحد البرامج الإلكترونية التي تستعمل لإدارة المعلومات والبيانات وتحليلها.

2.2. النتائج والمناقشة

1.2.2. النتائج

يوضح الجدول رقم 08 المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد الاجتماعية للمؤسسة.

الجدول رقم 08: المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد الاجتماعية للمؤسسة

الرقم	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	الوسط الحسابي المرجح العام	الانحراف المعياري	الوزن
01	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	1.6262	0.66639	لا

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج spss

أ- نتائج أبعاد المسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم 09: المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الإجتماعي

الرقم	البعد الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن
01	هل تهتم المؤسسة بتلبية حاجاتك ورغباتك؟	1,6250	0,61975	لا
02	هل تقدم لك المؤسسة خدمات للرعاية الصحية؟	1,3214	0,57547	لا
03	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نظام أمن للوقاية من الحوادث؟	1,4107	0,59625	لا

04	هل تقوم المؤسسة بعملية التعريف عن مخاطر العمل للعمال؟	1,3571	0,58554	لا
05	هل يستفيد العمال من تعويضات مالية في حالة حوادث العمل؟	1,3929	0,62315	لا
06	هل أنت راض عن التعويضات الاجتماعية الممنوحة لك من طرف المؤسسة؟	2,0000	0,71351	محايد
07	هل ترى أن المؤسسة توفر خدمات النقل لعمالها؟	1,2679	0,55567	لا
08	هل تقدم المؤسسة خدمات سكن لعمالها؟	1,6250	0,52440	لا
09	هل تتوفر المؤسسة على نشاطات ثقافية وترفيهية؟	1,7143	0,52964	محايد
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام	1.5238	0.59148	لا

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج spss

الجدول رقم 10: المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الإقتصادي

الرقم	البعد الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن
01	هل ترى أن المؤسسة تقوم بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع ؟	1,6429	0,72434	لا
02	هل تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل للمعاقين؟	1,8214	0,69038	محايد
03	هل تساهم المنظمة في توفير فرص عمل للنساء؟	1,3214	0,66352	لا

04	هل توفر المؤسسة برنامج تكويني لعمالها من أجل رفع قدراتهم الإنتاجية؟	1,5179	0,66033	لا
05	هل ترى أن الأجر الذي تقدمه لك المؤسسة كافي لتلبية حاجياتك؟	1,3571	0,58554	لا
06	هل ترى أن العمل وفق طريقة المناوبة (شهر عمل شهر راحة) مناسب لتلبية حاجياتك الاقتصادية والاجتماعية؟	1,2857	0,67995	لا
07	هل ترى أن العمل وفق نظام العمل الدائم (العمل المستمر مع عطلة سنوية) مناسب لتلبية حاجياتك الاقتصادية والاجتماعية؟	2,1250	0,63425	محايد
08	هل يساهم العامل في تعظيم إنتاجية المؤسسة؟	1,1964	0,55333	لا
09	هل يساهم العامل في تعظيم أرباح المؤسسة؟	1,1964	0,55333	لا
10	هل يستفيد العامل من الأرباح والفوائد التي تحققها المؤسسة؟	1,3750	0,72770	لا
11	هل ترى بأن الأعمال والخدمات التي تنجزها المؤسسة ذات جودة عالية؟	1,8214	0,85508	محايد
12	هل تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي؟	1,2857	0,62419	لا
	المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري العام	1.4955	0.61655	لا

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج spss

الجدول رقم 11: المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الأخلاقي والقانوني

الرقم	البعد الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن
01	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نشاطات وخدمات خيرية لأفراد المجتمع؟	2,0000	0,63246	محايد
02	هل تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع عملها أو منافسيها؟	1,7321	0,79752	محايد
03	هل ترى بأن أهداف المؤسسة تتوافق مع قيم وأهداف المجتمع؟	1,6607	0,81524	لا
04	هل تقوم المؤسسة بمحاربة الفساد الإداري؟	1,9286	0,68376	محايد
05	هل تقوم المؤسسة بإجراء ندوات وإجتماعات مع عملها من أجل ترسيخ القيم الإخلاقية أثناء العمل؟	2,0179	0,67396	محايد
06	هل دائما ما تسعى المؤسسة لتحقيق الربح دون المراعاة للقيم والمبادئ الإخلاقية؟	1,8036	0,72412	محايد
07	هل تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة والمنظمةلعملها ولعمل المؤسسات الاخ رى الناشطة في نفس المجال؟	1,6429	0,79609	لا
08	هل تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الإجتماعي؟	2,0893	0,83724	محايد
	المتوسط الحسابي المرجح و الإنحراف المعياري العام	1.8593	0.74504	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج spss

2.2.2. المناقشة

أظهرت نتائج الدراسة المتحصل عليها من الجدول رقم 08 أن المؤسسة محل الدراسة لا تلتزم ولاتطبق أبعاد المسؤولية الاجتماعية إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.6262 وهو درجة غير موافق على سلم ليكارت مع تسجيل تشتت متوسط بإنحراف معياري بلغ 0.66639.

✓ إن هذه النتائج والدراسة المسجلة كانت من مستوى عام لكل من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، إلا أنه ومن خلال الجداول رقم 09، 10، 11، على التوالي، سيتم دراسة كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية على من أجل معرفة محل تقصير المؤسسة في المسؤولية الاجتماعية.

✓ تبين النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 09 أن المؤسسة لا تلتزم ولا توفر خدمات إجتماعية لعمالها من خلال قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام حيث بلغ 1.5238 وتوافق هذه القيمة درجة غير موافق (لا) على سلم ليكارت، وتظهر الفقرات من 01 الى 07 ضعف وتقصير المؤسسة لأدائها الاجتماعي اتجاه عمالها.

✓ كذلك تبين النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 10 ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسة حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.4955 على سلم ليكارت، وبإنحراف معياري متوسط بلغ 0.61655 كما تبين الفقرات رقم 01، 04، 09، 10، 12، على محل ومكان تقصير المؤسسة في أدائها الاقتصادية.

✓ أظهرت النتائج المتوصل إليها من الجدول رقم 11 أن أفراد العينة التزموا الحياد في إجاباتهم حول مدى تطبيق المؤسسة للبعد الاخلاقي

والقانوني من خلال قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام الذي بلغت 1.8593 وبإنحراف معياري عال بلغ 0.74504.

✓ إلا أن أفراد العينة أكدوا على عدم توافق أهداف المؤسسة مع قيم وأهداف المجتمع من خلال الفقرة رقم 03 كما أوضحوا على ضعف إلتزام المؤسسة بالقوانين المؤطرة والمنظمة لعملها ولعمل الموسسات الأخرى الناشطة في نفس المجال.

الخلاصة:

مع تزايد نشاط وحجم الشركات البترولية، وفي ظل بيئة تحكمها شدة المنافسة وإضطرابات إقتصادية من أزمات عالمية، أصبح لزاما على هاته الشركات التوجه نحو الإهتمام والإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية، نظرا لما تجنيه هذه الشركات من مكاسب إقتصادية وإجتماعية وكذلك ثقافية.

فالمكسب الاقتصادي الذي تحققه هذه الشركات يكون من خلال زيادة الأرباح والمداخيل وتحسين سمعة الشركة من خلال كسب رضا وولاء العمال وأفراد المجتمع وهو ما يعرف بالربح أو المكسب الإجتماعي الذي يتأتى من تلبية حاجاتهم ورغباتهم، ففي السابق كان جل إهتمام الشركات منصب على تحقيق الأرباح من خلال تحويل المدخلات من مواد أولية إلى مخرجات من سلع وخدمات ثم تقديمها للبيع دون مراعاة للجوانب الإجتاعية التي تستفيد منها الشركة في عمليتها الإنتاجية.

أما المكسب الثقافي فيتحقق من خلال إلتزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية هي قبل كل شيئ ثقافة تسعى من خلالها المؤسسة إلى تجسيد أهدافها.

على مستوى الدراسة الميدانية، نستنتج الذي أجريت على المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار، أن المؤسسة لديها مصالح ومكاتب في جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية، كمصلحة الشؤون الاجتماعية ومصلحة الوقاية والأمن الصناعي وغيرها من المصالح ذات البعد الإجتماعي، وبالرغم من إمتلاك المؤسسة أدوات ووسائل الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلا أن إلتزاماتها كانت ضعيفة وذات قصور لأسباب تبقى مجهولة من الجانب الإجتماعي وهذا حسب إجابات أفراد العينة على أسئلة الإستبيان.

نتائج الفرضيات:

أ- **بالنسبة للفرضية الأولى:** إن الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية، تعتبر هذه الفرضية **صحيحة** ويتم تثبيتها إذ توحي وتدل مؤشرات ومبادئ المسؤولية الاجتماعية على نجاح والتطور واستمرارية المؤسسات الاقتصادية في سوق في ظل تطبيق هاته الأخيرة لكل ما تم تقريره في أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وتتفرع عن هذه الفرضية النتائج التالية:

- ✓ إن تبني ودمج عنصر الاجتماعي للشركة البترولية هو استثمار إقتصادي تجني من خلاله الشركة أرباح طائلة وفي شتى المجالات؛
- ✓ أن الالتزام بهذه الأبعاد والمبادئ لايعد تكلفة تقع على عاتق الشركات؛
- ✓ عدم وجود ثقافة راسخة للشركات البترولية حول أبعاد ومبادئ المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ أن تهرب الشركات من إفصاحها عن أعمالها ونشاطاتها تجاه المجتمع يخل بمبدئ من مبادئ المسؤولية الاجتماعية؛

✓ أن التقيد والإهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية لا يتنافى مع أهداف وأفاق الشركات البترولية.

ب- بالنسبة للفرضية الثانية: تتوقف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على مدى لتزام هذه الأخيرة بتلبية حاجات ومتطلبات عمالها فقط. هذه الفرضية **غير صحيحة** ويتم رفضها، إذ لابد أن تمس تلبية هذه الحاجات والرغبات كل أفراد المجتمع وهذا ماتنص عليه نصوص ودواليب المسؤولية الاجتماعية.

✓ أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يشمل الجانب الخيري والجانب الإقتصادي وكذلك الجانب الأخلاقي والقانوني وبالتالي فهي تشمل كل الجوانب المهمة في استمرار وتطور الشركات البترولية؛

✓ رغم تنوع وتعدد الأراء حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية من تصنيفها بأنها إلتزام على عاتق الشركات الى تصنيفها كذلك بأنها إستجابة طوعية إلا أنها لا تخرج على كونها أعمال خيرية هادفة سواء للعمال أو للمجتمع؛

✓ أن تشكل وظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية كان منذ بداية الثورة الصناعية إلى أن اكتمل في زمن الاقتصاد الحرة ما يبين مكانة هذا العنصر تاريخيا وأنه ليس وليد الصدفة بل ظهر بمقاومة وضغط الهيئات المحلية والدولية المطالبة بإحترام حقوق الإنسان كاهيئة الأمم المتحدة؛

✓ إن تطبيق الشركة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، يجنب الشركة الدخول في الصراعات والنزاعات مع العمال وأفراد المجتمع.

توصيات الدراسة:

وبناء على هذه الإستنتاجات نقترح التوصيات التالية التي ممكن أن تكون مساعدة على ترسيخ ثقافة الإلتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات البترولية عامة وللشركة محل الدراسة خاصة بما يحقق السعادة والنمو والتطور للشركة ولأفراد المجتمع.

- ✓ القيام بوضع مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن الأهداف التي تسعى لها المؤسسة لتطبيقها كسيعيها للربح والبقاء في السوق؛
- ✓ الإعداد والتنظيم الجيد من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال إعتماد المؤسسة على مسيرين أكفاء وذوي أخلاق حسنة؛
- ✓ إعداد المؤسسة لتقارير دورية وسنوية من أجل معرفة وضعها إتجاه الجانب الإجتماعي؛
- ✓ الاهتمام بعنصر المحاسبة الاجتماعية ومعاقبة كل من يخل بمبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة؛
- ✓ إصدار الدولة لقوانين وتشريعات تهدف لحماية المجتمع عن طريق تطبيق المؤسسات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ القيام بنداوات وإجتماعات من أجل التحسيس بخطورة إخلال المؤسسات بالجانب الاجتماعي؛
- ✓ الاستفادة من خبرات المؤسسات الكبرى في مجال تفعيل المسؤولية الاجتماعية ولعل أهم المؤسسات المتفوقة في مجال المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات السويدية؛
- ✓ دور الإعلام من خلال نشر تقارير للشركات الناجحة والتي تلتزم بأعمالها إتجاه المجتمع؛
- ✓ ضرورة قيام المؤسسات بعملية الإفصاح عن نشاطاتها الاجتماعية.

التهميشات والإحالات:

[1]– صالح السحيباني، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، ملتقى دولي، لبنان، 2009 ، ص04.

[2]– المعهد العربي للتخطيط، **المسؤولية الإجتماعية للشركات**، مجلة العدد تسعون، الكويت 2010 ، ص02.

[3]– عبد الله خبابه، صهيب خبابه، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى دولي، جامعة بشار 2012 ، ص1.

[4] -David Crowther, Guler Aras, book, **corporate social responsability**, 2008, p19.

[5]– فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المستنصرية-اليمن، 2003، ص 04.

[6]– المواصفة القياسية الدولية إيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، 2006، ص01.

[7]– وهيبة مقدم، **تحسين الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو 26000 حول المسؤولية الإجتماعية**، ملتقى، جامعة عبد الحميد إبن باديس-مستغانم -الجزائر، ص 07.

[8]– رابح عرابة،وهيبة بن داودية، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية**، ملتقى دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر، ص 08.

[9]– رابح عرابة، وهيبة بن داودية، مرجع سابق ذكره، ص 09.

[10] - http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html, 12/11/2015 at 11:28.

– **المصادر والمراجع:**

أ– **باللغة العربية:**

1. (المعهد العربي للتخطيط)، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة العدد تسعون، الكويت، 2010.
2. المواصفة القياسية الدولية إيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، 2006.

3. (رابح عرابة،وهيبة بن داودية)، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية، ملتقى دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر.
4. (صالح السحيباني)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، ملتقى دولي، لبنان، 2009.
5. (عبد الله خبابه، صهيب خبابه)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي، جامعة بشار، 2012.
6. (فؤاد محمد حسين الحمدي)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المستنصرية- اليمن، 2003 .
7. (وهيبة مقدم)، تحسين الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، ملتقى، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم- الجزائر.

ب- باللغة الأجنبية:

8. http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html, 12/11/2015 at 11:28.
9. David Crowther, Guler Aras, book , corporate social responsability, 2008.